

تنديد حقوقي دولي بحكم وليد فتيحي بتهم غامضة في السعودية



التغيير

قالت "هيومن رايتس ووتش" و"مبادرة الحرية" إن محكمة في المملكة حكمت على الطبيب البارز وليد فتيحي بالسجن ستة سنوات في 8 ديسمبر/كانون الأول 2020 بتهم غامضة مرتبطة غالباً بأرائه السياسية وانتقاداته السلمية.

منذ نوفمبر/تشرين الثاني 2017، تمنع السلطات في المملكة د. وليد فتيحي (56 عاماً) وسبعة من أفراد أسرته، جميعهم أمريكيون، من السفر. كما تجمد الحكومة في المملكة أصول عائلته منذ 2017. لا يزال د. فتيحي طليقاً في انتظار الاستئناف.

قال آدم كوجل، نائب مدير الشرق الأوسط في هيومن رايتس ووتش: "تُظهر إدانة د. وليد فتيحي بتهم طالمة أن السلطات لا تنوي كبح قمعها بحق المنتقدين السلميين. الرسالة الواضحة التي توجهها إلى مواطنيها هي أن "السجن عقابٌ أي رأي يعارض السياسة الداخلية أو الخارجية للمملكة".

قال مصدر على اطلاع مباشر على القضية لـ هيومن رايتس ووتش إن "المحكمة الجزائية المتخصصة"، محكمة الإرهاب، أصدرت حكما في 8 ديسمبر/كانون الأول يقضي بسجن فتيحي ست سنوات، اثنان منها مع وقف التنفيذ.

تشمل التهم الغامضة "نقض البيعة لولي الأمر" من خلال "التعاطف" مع "منظمة إرهابية"، و"الإساءة إلى دول أخرى وقادتها"، والحصول على جنسية أجنبية (أمريكية) دون إذن مسبق من سلطات المملكة، وهي قاعدة نادرا ما تُنفذ.

تمت تبرئة د. فتيحي من تهمة تمويل الإرهاب، التي وُجّهت إليه في 2017. في تحول مفاجئ في الأحداث، استخدمت المحكمة سلطاتها التقديرية لإصدار الحكم، بدل قوانين الإرهاب التي زعمت النيابة العامة أن فتيحي خرقتها.

أثارت الإدارة الأمريكية مع السلطات في المملكة مرارا، علنا وخلف الأبواب المغلقة، قضية د. فتيحي، وأشار أعضاء مجلسي الشيوخ والنواب أيضا إلى أبعادها غير العادلة. في 10 ديسمبر/كانون الأول، أصدرت مجموعة من خمسة أعضاء في مجلس الشيوخ بيانا طالبوا فيه بالإفراج عن د. فتيحي، ووصفوا الحكم بأنه "غير مقبول".

أدان البيان استمرار الملاحقة القضائية ضد صلاح الحيدر وبدر الإبراهيم، وهما مواطنان أميركيان-آخران احتُجزا في أبريل/نيسان 2019 لانتقاداتهما السلمية.

اعتقلت سلطات آل سعود د. فتيحي في نوفمبر/تشرين الثاني 2017 واحتجزته دون تهمة أو محاكمة لمدة 21 شهرا. في أغسطس/آب 2019، قُدم أخيرا إلى المحاكمة بتهم غامضة، منها التعاطف مع جماعة "الإخوان المسلمين" وانتقاد الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي علنا، ولم تقدم كدليل سوى بضع تغريدات غامضة.

قبل بضعة أشهر، في مارس/آذار، أكد د. فتيحي تعرضه للتعذيب أثناء الاحتجاز، بما في ذلك صفعه، وعصب عينيه، وإبقاؤه بملابسه الداخلية فقط، وتقييده بكرسي، وضعقه بالكهرباء.

داهمت السلطات منزل الأسرة في جدة بعدها بوقت قصير وصادرت جميع الحواسيب والهواتف المحمولة في المنزل، على الأرجح ردا على مزاعم التعذيب.

سبق لـ هيومن رايتس ووتش أن أفادت عن الانتهاكات الجسيمة ضد المعارضين المحتجزين لنشاطهم السلمي أو انتقاداتهم، بما في ذلك التعذيب، وسوء المعاملة، وخطر السفر التعسفي على أفراد الأسرة.

عانت الحريات الأساسية من هجوم شرس على يد حكومة المملكة ، بما في ذلك سجن ومضايقة النشطاء والمعارضين العلنيين. ازداد الهجوم بشدة في ظل محمد بن سلمان، الحاكم الفعلي للمملكة.

تنفق حكومة المملكة ، كجزء من استراتيجية متعمدة لصرف الانتباه عن هذه الانتهاكات الحقوقية، مليارات الدولارات على استضافة الأحداث الترفيهية، والثقافية، والرياضية الكبرى.

قال محمد سلطان رئيس مبادرة الحرية: ”رغم نجاح دعوة الحكومة الأمريكية إلى إطلاق سراح فتيحي، لكنها لم تضمن حريته. الحكم على فتيحي هو خطوة خطيرة في الاتجاه الخاطئ، وعلى الحكومة الأمريكية ألا تدخر جهداً لإلغائه، وحل فضيته بشكل نهائي. يجب السماح بعودة د. فتيحي وعائلته إلى الولايات المتحدة دون المزيد من الانتقام“.